

## عن تراهب والإمبريالية ورياض سلامة

استعمارية، مجبرة على تقديم موازنات «تقشفية» (كما اليوم) ما منعها من الاستثمار في زيادة الانتاج واستهلاك النَّاس، كبناء السدود ومشاريع الري ودعم المزارعين وتدريبهم، وهو ما أدى الى عمليّة «تدمير الدخل» التي شهدتها الهند وغيرها تحت الاستعمار (استخراج الفوائض والسَّلْع من المستعمرات من دون الاستثمار فيها أدّى، في حالاته القصوى، الى مجاعات وموت الملايين. جماعة البنغال عام 1942-1943 التي قتلت أكثر من ثلاثة ملايين هندي يرجعها الكاتبان، بصلة مباشرة، الى ازدياد الاحتياجات البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية).

في مرحلة «الاقتصاد الموجّه» و«الدولة الوطنية» التي تلت خروج الاستعمار في العالم الثالث واستمرت حتى أوائل السبعينيات، حصل - للمرّة الأولى منذ قرن - استثمارٌ فعليّ في تنمية دول الجنوب، مع حكومات تتمتع بقدر من الاستقلالية، بالتوازي مع نظام اقتصادي «كينزيّ» في الغرب، ينسّق الاستهلاك والانتاج لضمان استمرار النمو. أمّا مع بزوغ المرحلة النيوليبرالية في العقود الأخيرة، فقد عادت «دولة التقشف» الى المستعمرات السابقة، لتمنع التنمية تحت شعارات «الحوكمة» والتوازن المالي وتوجيهات صندوق النقد وتوابعه. بدلاً من حكومة احتلال أجنبيّة، يقول باتنيك وباتنيك، أصبحت الحكومات المحليّة في عهد النيوليبرالية تجتو أمام رأس المال المعولم، وقوانينه ومطالبه، في لبنان مثلاً، نجد التعبير الأوضح لهذه الوضعية الجديدة في شخص ودور حاكم المصرف المركزيّ، حين يخاطبنا رياض سلامة ويوجّه نصائحه وتحذيراته الينا، لا تعرف إن كان يتكلم كمواطن ومسؤول لبنانيّ، أو كسفير لرأس المال العالمي في لبنان، ودفاعاً عن نفسه وسياساته لا يقوم على تعداد إنجازات تنموية واقتصادية قد حقّقها، بل على تهديد - مبطن أحياناً وصريح في حالات كثيرة - بأنّه وأصدقائه في الداخل والخارج قادرين على ضرب عملتنا، وسحق اقتصادنا، و«ميناء في الجهول» اذا ما أغضبنا، أو خالفنا توجيهاته، أو فكّرنا في استبداله.

### الضرورة التاريخية

في الغرب ودول المركز، حين تحلّ الأزمة، قد يتجمّد دخل العامل أو يتوقّف عن الإرتفاع، ولكن من الصعب جداً على السُلطات أن تحاول نهش الداخل واخلتزالها (بالفعل، فإنّ ما يشكّي منه أمثال هوارد زّن ودايفيد هارفي بالنسبة الى العمّال في أميركا هو أنّ دخلهم «الحقيقي» لم يرتفع منذ السبعينيات. بمعنى أن الرواتب ارتفعت، ولكن بشكلٍ لا يفوق ارتفاع الأسعار). أمّا في دول الجنوب في عصر العولمة، فإنّ عمليّة «تدمير المداخل» تجري بشكلٍ روتيني، بحاجج الكاتبان، وبخاصّة في الدّول التي لم تنتج أنظمة قادرة على الدفاع عن سيادتها الاقتصادية. لو نظرنا الى أفريقيا والشرق الأوسط وأجزاء كبيرة من آسيا، فإنّ مليارات الناس (أغلبهم من الفلاحين والفقراء) قد شهدوا تراجعاً ملحوظاً في ظروف حياتهم، وسيعيش ملايين الشباب اليوم - من الجزائر الى مصر وسوريا وغيرها - في ظروف مادية أسوأ من تلك التي عرفها آباؤهم.

«القوميّة الاقتصادية» تأخذ صيغاً سيّناً مع ترامب، ولكنّ المفكر الهندي عقيل بلغرامي، معلّقاً على كتاب زميله باتنيك، يقول إنّ السيادة الاقتصادية وانتزاع معاش النَّاس من هيمنة رأس المال المعولم تمثّل الشكل الوحيد الصحيح للقوميّة، الذي لا يتحوّل الى تناذبٍ إثنيّ وأساطير، بل ينطلق من مصلحة الفقراء ويوجّههم صوب عدوهم الحقيقي. حين نتكلم على مفاهيم «السيادة» والتحرّر من الإحتلال والهيمنة، فهذه ليست شعارات ايديولوجية أو سعياً نحو عظمة قوميّة أو كراهية عصبانية للغرب، بل هي تمثّل الفارق بين أن يعيش شعبك عزيزاً، أمنياً، شعباً، وبين أن يُحكم عليه بالفقر والجهل والجوع؛ وأن يهجّر جماعياً بشكلٍ دوريّ، ويموت بلا ثمن في حروب الأقوياء. هذه ليست خيارات يمكن التفاوض عليها أو المساومة فيها لكل من يملك ضميراً، أو أي مفهوم للمصلحة العامّة. بالمناسبة: الدّولة الوطنية لن تعود عبر «النضال الديمقراطي» الإنتخابي (وفكرة أن تتوقّع من النّخب التابعة التي تستغلّ بلادك أن تبني لك ديمقراطية، حتى تنقلب عليها من خلالها، هي طرحٌ مضحك)، بل سترجع كما فرضت كلّ دولة وطنيّة في الجنوب نفسها خلال القرن الماضي، عبر القوّة والتنظيم والإنتقال. المسألة ليست خياراً، وسؤال الشرعيّة يأتي لاحقاً.

التي لا تملك مستعمرات بمعنى الحكم المباشر، فإنّ تغطية العجز التجاري يأتي تقليدياً عبر الاستدانة. وحتىّ تتمكن أميركا من خدمة دينها والاستمرار في الاستدانة، فهي تحتاج - أكثر من أي شيء آخر - الى إبقاء الدّولار عملةً عالميّة، له قيمة ثابتة وقابلة لخزن الثروة.

الكتاب يقمّ نظريّة اقتصادية معقّدة، لا مجال لشرحها بشكلٍ وافٍ هنا. الكاتبان يحاولان الإجابة على سؤال «هل الإمبرياليّة ضروريّة للرأسماليّة ومتلازمة معها، أم من الممكن تخيّل نظام عالمي رأسمالي ولكنه ليس امبريالياً؟». بتبسيطٍ مخلّ، يمكن اختصار حجة الكاتبين المركزيّة في ثلاث خطوات: 1- فكرة التجارة عند ريكاردو والاقتصاديين الكلاسيكيين خاطئة، لأنهم يفترضون عالماً «مسطحاً» يمكنك فيه أن تنتج أي سلعة تريد وانت تختار المنتجات التي تملك فيها «أفضلية تنافسية»، في الحقيقة، فإنّ الجغرافيا والمناخ يقسمان العالم الى أقاليم «معتدلة» وأقاليم «استوائية»، والكثير من منتجات المناطق الاستوائية (من الزيوت الى الخامات والنفط والكافوا والبن والسكر، الخ) لا مجال لانتاجها في أقاليم الشمال، أو انتاجها على طول السنة، وهي كلّها عناصر أساسية للتصنيع والاقتصاد وحياة الناس في دول المركز. 2- لو تركت الأمور على حالها، من المفترض أن يرتفع سعر هذه المواد بشكلٍ مستمرّ، لأنّ الطلب عليها يتزايد وكتلة الأرض الاستوائية ثابتة، ولو حصل هذا الإرتفاع «الطبيعي» للأسعار، فهو سيجعل النظام المالي العالمي غير قابل للاستمرار (هنا، أيضاً، مرافعة اقتصادية معقّدة، ولكن مختصرها هو أنك، لو كنت تعرف أنّ سعر السكر سيزداد على الدوام، ليس لدورة تجارية واحدة، بل سيزداد 10% كلّ سنة من دون توقّف مقابل الدّولار، فانت ستفضّل الاحتفاظ بالسكر بدلاً من تحويله الى دولار، ولو كان سعر الذهب ثابتاً بالنسبة الى قيمة السِّلْع، فإنك ستفضّل الذهب أيضاً، كوسيلة تبادل، على الدولار، وسينصرف الناس عن العملة كمستودع للقيمة والثروة). 3- بالنظر الى هذا الواقع، فإنّ الوسيلة الوحيدة لضمان النّظام المالي العالمي هي في منع أسعار المنتجات الاستوائية من الإرتفاع، رغم ازدياد الطلب عليها في الغرب، وهذا لا يمكن أن يحصل إلا عبر «انكماش الدخل» بشكلٍ مستمرّ في دول الجنوب. بمعنى أنّ استهلاك أهل الهند وأفريقيا والشرق الأوسط موادهم الأوثيّة يجب أن يتناقص بمقدار ارتفاع التصدير نحو المركز. عمليّة «تدمير الدّخل» هذه، لدى باتنيك وباتنيك، هي ببساطة «الإمبريالية»، وهي تعكس مقولة ماركس أعلاه عن تراكم الثروة في قطبٍ مقابل تراكم البؤس في قطبٍ آخر (وما هي، بدورها، الا ترجمة حديثة لمقولة الإمام علي الشهيرة «ما جاع فقيرٌ إلا بما متّع به غنيّ»).

### 100 غرام من الحبوب

لو شئنا أن نختصر إنجازات الدّولة الوطنية في الهند، وكامل مرحلة التحرّر من الاستعمار وبناء الاشتراكية والاقتصاد الموجّه فهي توازي، تقريباً، مئة غرام من الحبوب يومياً لكلّ مواطن هندي، أو 500 سعرة حرارية في اليوم؛ هي لا تبدو شيئاً مهمّاً بالمقاييس الاستهلاكية الغربية ولكنّها، بالنسبة الى مليار هندي، تعني فرحاً عظيماً. بين أوائل القرن العشرين واستقلال الهند، يقول باتنيك وباتنيك، هبط نصيب الفرد الهندي من الحبوب، تحت الحكم البريطاني، من ما يقارب 200 كيلوغرام سنوياً الى أقل من 137 كيلوغراماً عام استقلال الهند. أمّا في فترة الإقتصاد الموجّه ودعم الزراعة عبر الدولة بعد الخروج البريطاني فقد ارتفع هذا المعدل، تدريجياً، ليعود بحلول عام 1990-1991 (عام عودة النيوليبرالية في الهند) الى 177 كيلوغراماً للفرد، رغم الزيادة السكانية الهائلة، وهو مقدار يقارب حصة المواطن الهندي في بداية القرن. منذ الانقلاب على الإقتصاد الموجّه وانتهاء الكثير من السياسات الداعمة للمزارعين في العقود الماضية - تحت شعار التقشّف والانضباط المالي - عادت حصة المواطن الهندي من الحبوب الى الإنخفاض، ببطءٍ ولكن بثبات، حتى وصلت عام 2011 الى 159 كيلوغراماً سنوياً، لتتحوّل أكثر ما قدّمته الدولة الوطنية (على قلّته).

من المهمّ أن نميّز الرّمن التاريخي الذي نعيش فيه. بالنسبة الى المنظرين الهنديين، فإنّ العالم قد مرّ بثلاث مراحل أساسية في القرن الماضي. في المرحلة الكولونيالية كانت رؤوس الأموال تسيل بحريّة - نسبية - حول العالم، ودول الجنوب تحكمها إدارات

### عامر محسن

«من هنا، فإنّ مراكمة الثروة في قطب ما تعني، في الوقت ذاته، مراكمة للبؤس والشقاء والعبودية والجهل والتخطيم النفسي في القطب الآخر»  
كارل ماركس

«الرأسمالية من دون امبرياليّة هي استحالة»  
اوتسا وبرابات باتنيك

في أوّل يوم عملٍ فعليّ له في البيت الأبيض، قام الرئيس الأميركي الجديد بالتوقيع على أمرٍ رئاسيّ ينهي المفاوضات حول مشروع الشراكة عبر المحيط الهادئ. بالنسبة الى الكثير من وسائل الإعلام، كان ذلك فعلاً رمزياً أكثر منه قراراً جريئاً، فالمعاهدة - وهي مشروعٌ لاوياما - كان الكونغرس سيرفضها في كلّ الأحوال. وكلّ المرشّحين الى الرئاسة - من ترامب الى بيرني ساندرز وهيلاري كلينتون - انتقدوا مشروع الشراكة التجارية وصرّحوا بأنهم سيقومون بإلغائه أو إعادة النظر فيه لو وصلوا الى الرئاسة.

في اليوم نفسه، عقد الرئيس لقاء حظي بتغطية أقلّ بكثير، اجتمع فيه الى قادة أكبر الشركات الأميركية - من «لوكهيد» و«إل» الى «فورد» و«جنوسون اند جنوسون» - ووعدهم بحسب هائل على ضرائب الشركات (من 35% حالياً الى 15 أو 20%، على حدّ قوله) وبيزاة التنظيمات والقوانين التي «تعيق» عملهم وأرباحهم - قال ترامب أنه سيزيل 75% من التنظيمات. وقد خرج مدير شركة «داو» الكيمائية الهائلة من الإجماع جذلاً، وهو يمدح الرئيس الجديد ويستبشر بالعهد القادم.

البعض يعتبر أنّ ترامب يمثّل، بالفعل، «قوميّة اقتصادية» ستغيّر وجه أميركا، وسياسة حمائيّة جديدة تقطع مع مفهوم حرية التجارة الذي يحرك الإقتصاد العالمي اليوم. البعض الآخر يقول إنّه لا يرمي الى أكثر من تغييراتٍ «تجميلية» وابتزاز خلفاته وشركائه للحصول على «صفقة أفضل». في كلّ الحالات، فإنّ فكرة التحوّل الاقتصادي الجذري ليست مستحيلة، وقد خضعت الولايات المتحدة في السّابق لتغيير مسار من هذا النوع، في رئاسة هوفر وفرانكلن روزفلت وغيرهما، ولكن هذا النمط من التحوّل لا يحصل بقرارٍ رئاسيّ أو بتوقيع قانون يفرض على الشركات، بل هو يحتاج الى توافقٍ سياسي واسع، ودعم من المصالح التجاريّة الكبرى لخطة الرئيس وإجماع عليها (والأ فهم لن يتعاونوا معك، وسينهار السوق والاقتصاد). على الهامش: لو كان ترامب ينوي فعلاً خوض «حربٍ تجارية» ضدّ الصين، فإنّ إجهاض شراكة المحيط الهادئ، التي صُمّمت تحديداً لإقصاء الصين ولخلق كتلة تجارية في وجهها، قد لا يكون الطريق الأنسب لذلك.

### نظرة اخرى

في الكتاب الجديد للاقتصادي الهنديين برابات واوتسا باتنيك، «نظرية عن الامبريالية» (2017)، نقاش لهذا السؤال بالذات: هل في وسع القوّة الامبريالية «القائدة» أن تلجأ الى الحمائية والانغلاق حين تواجه عجزاً متراكماً في ميزانها التجاري؟ الإجابة مثيرة، الكاتبان يقولان إنّ القوّة الامبريالية «القائدة» تكون دوماً في حالة عجزٍ تجاري، وبخاصة مقابل القوى الرأسمالية «الصاعدة». فكانت الامبراطورية البريطانية منذ أواسط القرن التاسع عشر، تراكم عجزاً مستمراً في تبادلاتها مع ألمانيا وفرنسا، وأميركا اليوم تواجه حالة شبيهة مع الصين وألمانيا. هذا «طبيعي» الى حدّ ما، وأحد أسبابه أنّ كلفة الانتاج في الدّول «الصاعدة» تكون غالباً أقلّ منها في الدّولة «القائدة». معالجة هذا العجز عبر الحمائية مستحيل، يقطع الباحثان، إذ أنه يؤدّي الى انهيار نظام التجارة العالمي، وهذا أهمّ، خسارة الدولار (أو الاسترليني سابقاً) وظيفته كعملة عالمية وكمخزنٍ للثروة، فينتهي - فعلياً - النظام الرأسمالي كما نعرفه.

السؤال الدائم هو في كيفية التّعامل مع هذا العجز وليس في تلافيه أو الغائه. في الحالة البريطانية، كانت المستعمرات تلعب دور «الميزان» لصالح الامبراطورية (كان الفائض التجاري لبريطانيا في علاقتها مع الهند المستعمرة يوازي، على الدوام، العجز الذي تحمله بريطانيا من التجارة مع أوروبا). أمّا مع أميركا،



بهاء يتواصل بنحو شبه يومي مع أشرف ريفي وينسّف معه ويلتقيان من حين لآخر (مروان طحطح)

لم تعد العلاقات بين السعودية وسعد الحريري إلى سابق عهدها، لكنها في الوقت نفسه لم تسحب ورقة تكليفه بعد. لا يعني ذلك أنّ الأفق الخليجي مسدود أمام بهاء. اعتراضه على أداء شقيقه صبّ في الاتجاه نفسه مع شخصيات إماراتية تُساعده على التوسع سياسياً، كمؤسس ورئيس مجلس إدارة إحدى أهم الشركات الهندسية في الإمارات.

السلمي لتحصيل حقوقهم. وفي المستوصفات المقللة حالياً، لم يتلق المصروفون أي تعهد خطي بقيمة التعويضات أو سقف زمني لذلك، بل تعهد شفهي يقضي بدفع بدل صرف تعسفي يحتسب عن كل سنة خدمة بشهر واحد. كذلك يستعد موظفو شركة «سكوير بلس»، المصروفون من عملهم من دون تعويضات، لتنفيذ سلسلة اعتصامات تصعيدية، بعدما رفض الرئيس سعد الحريري استقبالهم بعد اعتصام نفذوه أمام «بيت الوسط» في بيروت، السبت الماضي. ويرى المصروفون أنّ تحركهم كان سلمياً، لكن بعد تجاهلهم أكدوا أنّ معركتهم ستستمر بخطوات مستقبلية حتى تحصيل حقوقهم كافة.